

زكاة

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة
الدخل في مدينة الرياض

القرار رقم (IFR-2021-995)
الصادر في الدعوى رقم (Z-2020-13737)

المفاتيح:

- ربط زكوي . فرق رواتب ثابتة . حسم فروقات رواتب شركاء . عمولات وإكراميات
- مشتريات خارجية . حسم أصول ثابتة . وعاء زكوي.

الملخص:

طالبة المدعية بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الربط الزكوي لعام ٢٠١٧م - أثبتت المدعية اعتراضها فيما يتعلق بالبنود الآتية: البند الأول: بند فرق رواتب ثابتة - البند الثاني: بند عمولات وإكراميات - البند الثالث: بند مشتريات خارجية، لمحاسبتها على المشتريات الخارجية - البند الرابع: بند الذمم الدائنة - البند الخامس: بند حسم الأصول الثابتة وفرق الاستهلاك - أثبتت الهيئة بأنها تتمسك الهيئة بصحة إجرائها - ثبت للدائرة فيما يتعلق بالبند الأول والثاني: أن المدعية لم تقدم من المستندات ما يؤيد اعتراضها - البند الثالث: مشتريات خارجية، ثبت أن تلك المشتريات الخارجية هي ضمن الأصول الثابتة للمدعية، طبقاً للبيانات الجمركية التي قدمتها المدعية، الأمر الذي تقرر معه لدى الدائرة إلغاء إجراء المدعى عليها - البند الرابع: الذمم الدائنة، المدعية لم تقدم ما يثبت صحة اعتراضها - البند الخامس: حسم الأصول الثابتة وفرق الاستهلاك، وافتقت المدعى عليها على صحة ما اعترضت عليه المدعية - مؤدى ذلك: إلغاء إجراء المدعى عليها المتعلق ببند مشتريات خارجية لعام ٢٠١٧م، وإثبات انتهاء خلاف المدعية المتعلق ببند حسم الأصول الثابتة وفرق الاستهلاك، لعام ٢٠١٧م محل الدعوى، ورفض ما عدا ذلك من اعتراضات المدعية - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٧٠) من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١) وتاريخ ٢٢/١٢/١٤٣٥هـ.
- المادة (١٧٠) من اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية الصادرة بقرار وزير

العدل رقم (٣٩٩٣٣) وتاريخ ١٤٣٥/٠٥/١٩ هـ.

- للمادة (١/٤)، (٢/٠)، (١/١٣)، (١٠/١)، (٣/٢) من لائحة جبائية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٦/٢٠ هـ.
- التعريم رقم (٢٠٣٠) لعام ١٤٣٠ هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

إنه في يوم الخميس الموافق ١٤٤٢/١٠/٢٢ هـ عقدت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومتنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض؛ وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل؛ حيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بالرقم أعلاه وبتاريخ ٢٠٢٠/٠٤/٨ م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن / ... (هوية وطنية رقم ...) بصفته مديرًا للمدعية / شركة ... (سجل تجاري رقم ...)، بموجب عقد تأسيسها، تقدم باعتراضها على الربط الزكوي لعام ٢٠٢٠م، الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، فيما يتعلق بالبنود الآتية: البند الأول: بند فرق رواتب ثابتة، حيث تعرّض على إجراء المدعى عليها، في عدم قبول حسم فروقات رواتب الشركاء غير مسجلة بالتأمينات الاجتماعية، حيث أن تلك المصارييف هي من المصارييف جائزة الجسم. البند الثاني: بند عمولات وإكراميات، حيث تعرّض على إجراء المدعى عليها في عدم قبول حسم مصارييف عمولات وإكراميات من الوعاء الزكوي، حيث أنها من المصارييف جائزة الجسم. البند الثالث: بند مشتريات خارجية، حيث تعرّض على إجراء المدعى عليها في محاسبتها على المشتريات الخارجية، حيث أن تلك المشتريات من ضمن الأصول الثابتة وليس على الإيجار. البند الرابع: بند الذمم الدائنة، تعرّض على إجراء المدعى عليها في إضافة الذمم الدائنة إلى الوعاء الزكوي، حيث أن المدعى عليها أضافت دائنة آخر المدة للوعاء الزكوي بإفتراض أنها مولّت أصول ثابتة دون النظر إلى أنها جميعها مولّت الأعمال الجارية للمدعية، وبالتالي ما يضاف منها للوعاء الزكوي ما حال عليه الحال.

البند الخامس: بند حسم الأصول الثابتة وفرق الاستهلاك، تعرّض على قيمة الأصول الثابتة التي حسمتها المدعى عليها من الوعاء الزكوي.

يعرض لائحة الدعوى على المدعى عليها؛ أجابت بمذكرة جوابية: «فيما يتعلق بالبند الأول، تتمسك الهيئة بصحة إجرائها حيث أن رواتب الشركاء من المصروفات التي يجوز حسمها بشرط أن تكون هذه الرواتب والبدلات مسجلة في التأمينات الاجتماعية، وعليه تم إضافة تلك الرواتب والأجور لصافي الربح المعدل لعدم تقديم المكلف ما يثبت أنه قد تم تسجيلها في التأمينات الاجتماعية استناداً

للمادة(٥) الفقرة (٢) من لائحة جبایة الزکاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم(٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٦/١هـ الخاصة بالمصاريف التي يجوز حسمها، حيث نصت على: (تعد رواتب وبدلات صاحب المنشأة سواء كانت مؤسسة فردية أو شركة أموال أو شركة أشخاص، وكذلك المكافآت التي تدفع لرئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس الإدارة الشركاء في الشركة، من المصروفات التي يجوز حسمها بشرط أن تكون رواتب وبدلات صاحب المنشأة مسجلة في التأمينات الاجتماعية). وفيما يتعلق بالبند الثاني، تتمسك الهيئة بصحة إجرائها حيث بعد اطلاع الهيئة على اعتراض المكلف ودراسته وبناءً على التقرير النهائي للفحص الصادر عن وكالة الالتزام والمتابعة إدارة التهرب الزكوي والضريبي المعد بتاريخ ١٩/١١/١٧، لم تقم الهيئة باعتماد حسمها من الوعاء تطبيقاً للمادة (٦) من لائحة جبایة الزکاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٦/١هـ الخاصة بالمصاريف التي لا يجوز حسمها والتي نصت على: (١- المصاريف غير المرتبطة بالنشاط. ٢-المصاريف التي لا يمكن المكلف من إثبات صرفها بموجب مستندات مؤيدة أو قرائن إثبات أخرى). وكذلك تطبيقاً لأحكام الفقرة (٣) من المادة العشرين من لائحة جبایة الزکاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٦/١هـ التي نصت على: (٣-يقع عبء إثبات صحة ما ورد في إقرار المكلف الزكوي من بنود وأي بيانات أخرى على المكلف وفي حالة عدم تمكنه من إثبات صحة ما ورد في إقراره، يجوز للهيئة عدم إجازة البند الذي لا يتم إثبات صحته من قبل المكلف أو القيام بربط تقديري وفقاً لوجهة نظر الهيئة في ضوء الظروف والحقائق المرتبطة بالحالة والمعلومات المتاحة لها). وفيما يتعلق بالبند الثالث، بينما تتمسك الهيئة بصحة إجرائها حيث وبعد اطلاع الهيئة على اعتراض المكلف ودراسته بموجب التقرير النهائي للفحص الصادر عن وكالة الالتزام والمتابعة إدارة التهرب الزكوي والضريبي المعد بتاريخ ١٩/١١/١٧،٢٠٢٠م وبموجب الإقرارات الزكوية المقدمة من المكلف للأعوام محل الاعتراض حيث لم تتضمن مشتريات خارجية وقدم المكلف البيانات الجمركية لثلاثة أعوام ٢٠١٦م، ٢٠١٧م، ٢٠١٨م وهي غير مرتبة بالنسبة لتاريخ اليوم وتاريخ العام، وبأخذ الإجمالي للاستيرادات للأعوام الثلاثة فوجدنا أن إجمالي الاستيرادات متساوٍ مع ما تم احتسابه عند إعداد الربط الزكوي على المكلف مما ترى معه الهيئة أن اعتراض المكلف على الاستيرادات غير مقبول من الناحية الموضوعية لأنه لا يوجد جديد في البيانات المقدمة من المكلف، وتوضح الهيئة أن الإقرارات قد ذلت من أي مشتريات خارجية لذلك تم تزييج هذه الفروقات بنسبة (١٠٪) طبقاً للمادة (١٣) من لائحة جبایة الزکاة الفقرة (١٠): وقد تم إجراء الهيئة استناداً للتميم رقم(٢٠٣٠) لعام ١٤٣٠هـ، وكذلك تطبيقاً لأحكام الفقرة (٣) من المادة العشرين من لائحة جبایة الزکاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٦/١هـ . وفيما يتعلق بالبند الرابع: تتمسك الهيئة بصحة إجرائه، فبالنسبة لعامي ٢٠١٦م و٢٠١٧م: فقد تبين أن الرصيد المتبقى يخص شركة ... وهو خاص بأعمال تجهيز موقع الكسارة الواردة ضمن الأصول الثابتة للشركة ومن ثم يتم إضافة الرصيد المتبقى حيث أنها مولّت أصول ثابتة والتي حسمت من الوعاء الزكوي لعام ٢٠١٦م، كما تبين أنه تم سداد دفعة لشركة ...

يبلغ (٢٠٠٠) ريال خلال عام ٢٠١٧م وبالتالي تم إضافة رصيد أول المدة بعد حسم المسدد للوعاء الزكوي لكونه حال عليه الحول بقيمة (٧٩٧,٠٠) ريال. أما بالنسبة لعام ٢٠١٨م: فقد تبين من مراجعة الحسابات أن الرصيد المتبقى لشركة (...) خاص بشراء أجهزة كمبيوترات وطابعات والواردة ضمن الأصول الثابتة ومن ثم يتم إضافة الرصيد حيث أنها مولت أصولاً ثابتة والتي حسمت من الوعاء الزكوي وبهذا يكون اعتراض المكلف غير مقبول من الناحية الموضوعية، وتوضح الهيئة أنها قامت بمقارنة أرصدة أول المدة وآخر المدة طبقاً للفوائم المالية وإيضاحاتها وتم استبعاد المسدد من رصيد أول المدة وإضافة الرصيد المتبقى الذي حال عليه الحول إلى الوعاء الزكوي، وذلك تطبيقاً للفتوى رقم (٢٢٦٦٥) وتاريخ ١٤٢٤/٤/١٥ (٢٠٢٢) إجابة السؤال الثاني، وكذلك الفتوى رقم (٢٠٧٧/٣/٢) وتاريخ ١٤٢٦/٨/١١ـ الخاصة بزكاة الديون لدى الدائن والمدين، وقد أكدت على ذلك المادة (٤) البند (أولاً) من لائحة جبائية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٦/١ـ . وفيما يتعلق بالبند الخامس، تتمسك الهيئة بصحبة إجرائها، حيث قامت باحتساب استهلاك صافي الأصول الثابتة المحسومة من الوعاء على أساس المجموعات وبنطبيق ذلك على الأعوام من ٢٠١٦م حتى ٢٠٢٠م تبين صحة قسط الإهلاك المحتسب من قبل الشركة لعامي ٢٠١٦م و ٢٠١٧م، أما عام ٢٠١٨م فقد نتجت فروقات استهلاك بمبلغ (١,٩٣٢,٥٧١) ريال بين المحمول على الدفاتر وبين القسط المحتسب طبقاً للتعليمات بطريقة المجموعات ومعالجة الإضافات الإستبعادات.».

وفي يوم الخميس الموافق ١٤٢٢/١٠/٢٢ـ، عقدت الدائرة جلستها عن بعد لنظر الدعوى، حضرها/ ... (هوية وطنية رقم ...)، بصفته وكيلاً للمدعي، بموجب وكالة رقم (...), وتاريخ: ١٤٤١/١١/٣ـ، الصادرة من كتابة العدل بوزارة التجارة والاستثمار، وحضرها/ ... (هوية وطنية رقم ...) بصفته ممثلاً للمدعي عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، بموجب تفويض صادر عن وكيل محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل للشؤون القانونية برقم (...) وتاريخ ٠٤/٦/٢٠١٤ـ . وبسؤال وكيل المدعي عن دعوى موكلته، أجاب بأنها لا تخرج عمّا ورد في لائحة دعواها المودعة لدى الأمانة العامة للجان الضريبية، وأنه يحصر دعوى موكلته في الربط الزكوي لعام ٢٠١٧ـ . وبمواجهة ممثل المدعي عليها بذلك، أجاب بأنه يؤكد على ما ورد في لائحة المدعي عليها الجوابية وعدم قبول أي مستندات جديدة لم تقدم للمدعي عليها أثناء مرحلة الفحص والاعتراض. وبسؤال الطرفين عمّا إذا كان لديهما أقوال أخرى، أجابا بالنفي. عليه قررت الدائرة قفل باب المراجعة والمداولة.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) وتاريخ ١٤١٣٧٦/٠٣ـ، ولائحة التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٠٨٢) بتاريخ ١٤٣٨/٦/٠٦ـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٥/١٥/١٤٥٠) بتاريخ ١٥/١٥/١٤٥٠ـ وتعديلاته، ولائحة التنفيذية

الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٢٠٢١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤) وتاريخ ١٤٤١/٠٤/٢١هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل: لما كانت المدعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في شأن الربط الزكوي لعام ٢٠١٧م، وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الزكوية الضريبية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل بموجب الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤) وتاريخ ١٤٤١/٠٤/٢١هـ، وحيث قدمت الدعوى من ذي صفة، خلال المدة المقررة نظاماً، مما يتعين معه لدى الدائرة قبول الدعوى شكلاً.

ومن حيث الموضوع: فإنه بتأمل الدائرة للأوراق والمستندات التي تضمنها ملف الدعوى، وما أبداه أطرافها من طلبات ودفاع ودفع، فقد تبين للدائرة أن الخلاف يكمن في إصدار المدعى عليها الربط الزكوي لعام ٢٠١٧م، وتبيّن لها أن الخلاف ينحصر في البنود الآتية:

البند الأول: فرق رواتب ثابتة، تعرّض المدعية على عدم قبول حسم فروقات رواتب الشركاء غير مسجلة بالتأمينات الاجتماعية، وذلك بأنها مصاريف جائزة حسمها، بينما دفعت المدعى عليها بأن المدعية لم تقدم ما يثبت تسجيل تلك الرواتب لدى التأمينات الاجتماعية، وبالاستناد على ما نصّت عليه الفقرة (٢) من المادة (الخامسة) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٠٦هـ، تعد رواتب وبدلات صاحب المنشأة سواءً كانت مؤسسة فردية أو شركة أموال أو شركة أشخاص، وكذلك المكافآت التي تدفع لرئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس الإدارة الشركاء في الشركة، من المصاريف التي يجوز حسمها بشرط أن تكون رواتب وبدلات صاحب المنشأة مسجلة في التأمينات الاجتماعية. بناءً على ما تقدم، وحيث أن المدعية لم تقدم من المستندات ما يؤيد اعترافها، الأمر الذي تقرر معه لدى الدائرة رفض اعتراف المدعية.

البند الثاني: عمولات وإكراميات، تعرّض المدعية عدم على قبول حسم مصاريف عمولات وإكراميات من الوعاء الزكوي، حيث أنها من المصاريف جائزة الحسم، بينما دفعت المدعى عليها بأن المدعية لم تقدم المستندات المؤيدة لاعترافها، وبالاستناد على ما نصّت عليه الفقرة (١) من المادة (٥) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٢٠٢١هـ، تجسم كافة المصاريف العادلة والضرورية الالزامية للنشاط سواءً كانت مسددة أو مستحقة وصولاً إلى صافي نتيجة النشاط بشرط توفر الضوابط الآتية: أ- أن تكون نفقة فعلية مؤيدة بمستندات ثبوتية أو قرائن أخرى تمكن الهيئة من التأكيد من صحتها ولو كانت متعلقة بسنوات سابقة. ب- أن تكون مرتبطة بالنشاط ولا تتعلق بمصاريف شخصية أو بأشطة أخرى. ج- ألا تكون ذات طبيعة رأسمالية، وفي حالة إدراج مصروف ذو طبيعة رأسمالية ضمن المصاريف تعدل به نتيجة النشاط ويضم للموجودات الثابتة ويستهلك وفقاً للنسب النظامية.» وعلى ما نصّت عليه الفقرة

(٢) من المادة (٦) من ذات اللائحة «المصاريف التي لا يمكن المكلف من إثبات صرفها بموجب مستندات مؤيدة أو قرائن إثبات أخرى». بناءً على ما تقدّم، وحيث أن المدعية لم من المستندات ما يؤيد اعترافها، الأمر الذي تقرر معه لدى الدائرة رفض اعتراف المدعية.

البند الثالث: مشتريات خارجية، تعرّض على إجراء المدعى عليها في محاكمتها على المشتريات الخارجية، حيث أن تلك المشتريات من ضمن الأصول الثابتة وليس على للإيجار، بينما دفعت المدعى عليها بأن إقرار المدعية لم يتضمن مشتريات خارجية لذلك تم تبرير هذه الفروقات بنسبة (١٠٪)، وبالاستناد على ما نصّ عليه التعليم رقم (٢٠٣٠) الصادر بتاريخ ١٤٣٨/٤/١٤هـ «بالرغم من أن بيانات مصلحة الجمارك تعد مؤشراً لتحديد تكلفة استيرادات المكلف إلا أن وجود اختلاف بينهما وبين ما صرّح عنه المكلف في حساباته لا يلزم الاعتماد عليه كمبرر للمحاسبة عن هذه الفروق، حيث يلزم التتحقق من صحة استيرادات المكلف سواءً من خلال الفحص الميداني أو الفحص المكتبي والاطلاع على كافة المستندات الثبوتية المؤيدة التي تثبت حقيقة ما تم تسجيله في دفاتر المكلف والوقوف على الأسباب الحقيقة لاختلاف بين ما تم التصريح عنها بدفاترها وما أظهرته تلك البيانات، فقد تكون هناك أسباب مقبولة مبررة لهذا الاختلاف منها على سبيل المثال: ١-عدم قيام مصلحة الجمارك بتسجيل بعض الاستيرادات. ٢-تسجيل المكلف لبعض التكاليف الإضافية ضمن تكلفة المشتريات من الخارج. ٣-أن يكون الاستيراد لشراء أصول ثانية. ٤-قيام بعض الشركات بالاستيراد لحساب الغير وتقوم بتسجيل كامل قيمة الاستيرادات في دفاترها وبعد إيقاعها للمستفيد تسترد منه كافة التكاليف الخاصة بيضاعته. ٥-اختلاف السنة المالية بين التقويم الهجري والميلادي.» وعلى ما نصّت عليه الفقرة رقم (١/أ) من المادة (الخامسة) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٦/٠٦هـ عن المصاريف التي يجوز حسمها على أن: «تحسم كافة المصاريف العادلة والضرورية اللازمة للنشاط سواءً كانت مسددة أو مستحقة وصولاً إلى صافي نتيجة النشاط بشرط توفر الضوابط الآتية: أ- أن تكون نفقة فعلية مؤيدة بمستندات ثبوتية أو قرائن أخرى تمكن الهيئة من التأكيد من صحتها ولو كانت متعلقة بسنوات سابقة.» بناءً على ما تقدّم، وحيث أن تلك المشتريات الخارجية هي ضمن الأصول الثابتة للمدعية، طبقاً لبيانات الجمركية التي قدمتها المدعية، الأمر الذي تقرر معه لدى الدائرة إلغاء إجراء المدعى عليها.

البند الرابع: الدّمّم الدائنة، تعرّض على إجراء المدعى عليها في إضافة الدّمّم الدائنة إلى الوعاء الظّكي، بينما دفعت المدعى عليها بأنها قامت بمقارنة أرصدة أول المدة وآخر المدة طبقاً للقواعد المالية وإيضاً احتمالها وتم استبعاد المُسدّد من رصيده أول المدة وإضافة الرصيدين المتبقّي الذي حال عليه الدّمّل إلى الوعاء الظّكي، وبالاستناد على ما نصّت عليه الفقرة رقم (٥) من البند (أولاً) من المادة (الخامسة) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٦/٠٦هـ «يتكون وعاء الزكاة من كافة أموال المكلف الخاضعة للزكاة ومنها: ٥-القروض الحكومية والتجارية وما في دكرها من مصادر التمويل الأخرى

مثل الدائنون، أوراق الدفع، حساب الدفع على المكشوف التي في ذمة المكلف وفقاً للآتي: أ- ما بقي منها نقداً وحال عليها الحول. ب- ما استخدم منها لتمويل ما يعد للقنية. ج- ما استخدم منها في عروض التجارة وحال عليها الحول.» وعلى ما نصت عليه الفقرة (٣) من المادة (٢٠) من ذات اللائحة «يقع عبء إثبات صحة ما ورد في إقرار المكلف الزكوي من بنود وأي بيانات أخرى على المكلف، وفي حالة عدم تمكنه من إثبات صحة ما ورد في إقراره، يجوز للهيئة عدم إجازة البند الذي لا يتم إثبات صحته من قبل المكلف أو القيام بربط تقديره وفقاً لوجهة نظر الهيئة في ضوء الظروف والحقائق المرتبطة بالحالة والمعلومات المتاحة لها». بناءً على ما تقدم، وحيث أن المدعية لم تقدم ما يثبت صحة اعترافها، الأمر الذي تقرر معه لدى الدائرة رفض اعتراف المدعية.

البند الخامس: حسم الأصول الثابتة وفرق الاستهلاك، تعرّض المدعية على قيمة الأصول الثابتة التي حسمتها المدعى عليها من الوعاء الزكوي، وقد وافقت المدعى عليها على صحة ما اعترضت عليه المدعية، وبالاستناد على ما نصت عليه المادة (٧٠) من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٧/م) وتاريخ ١٤٣٥/٠٢/٢٢هـ «للخصوم أن يطلبوا من المحكمة في أي حال تكون عليها الدعوى تدوين ما اتفقا عليه من إقرار أو صلح أو غير ذلك في محضر الدعوى، وعلى المحكمة إصدار صك بذلك» ونصت الفقرة (١) من المادة (٧٠) من اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية الصادرة بقرار وزير العدل رقم (٣٩٩٣٣) وتاريخ ١٤٣٥/٠٥/١٩هـ «إذا حصل الاتفاق قبل ضبط الدعوى فيلزم رصد مضمون الدعوى والإجابة قبل تدوين الاتفاق، مع مراعاة أن يكون أصل الدعوى من اختصاص الدائرة، ولو كان مضمون الاتفاق من اختصاص محكمة أو دائرة أخرى، بشرط أن يكون محل الدعوى أو بعضه من بين المتفق عليه». الأمر الذي تقرر معه لدى الدائرة إلى إثبات انتهاء الخلاف.

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

أولاً: رفض اعتراف المدعية/ شركة ... (رقم ...) على قرار المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، المتعلق ببند رواتب ثابتة لعام ٢٠١٧م.

ثانياً: رفض اعتراف المدعية/ شركة ... (رقم ...) على قرار المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، المتعلق ببند عمولات واكراميات لعام ٢٠١٧م.

ثالثاً: الغاء اجراء المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، في مواجهة المدعية/ شركة ... (رقم ...) المتعلق ببند مشتريات خارجية لعام ٢٠١٧م.

رابعاً: رفض اعتراف المدعية/ شركة ... (رقم ...) على قرار المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، المتعلق ببند الذمم الدائنة لعام ٢٠١٧م.

خامساً: اثبات انتهاء خلاف المدعية/ شركة ... (رقم ...) مع المدعي عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، المتعلق ببند حسم الأصول الثابتة وفرق الاستهلاك لعام ٢٠١٧م محل الدعوى، وذلك بقبول المدعي عليها لطلبات المدعية في هذا الشأن.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد حددت الدائرة (يوم الأحد الموافق ٧/٠١/٤٤٣١هـ) موعداً لتسليم نسخة القرار، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه حسب النظام خلال (٣٠) ثلاثة أيام من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسليمها، بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة، في حال عدم تقديم الاعتراض.

وصل الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.